الجزائر: ١٤ قتيلاً بتحطم طائرة عسكرية

■ بوفاريك (الجزائر) – «الحياة»، أ ف ب، رويترز – أدى تحطم طائرة عسكرية في حي سكني قرب بوفاريك (٣٥ كيلومتراً جنوب العاصمة الجزائرية) أمس، الى مقتل ١٤ شخصاً بينهم أربعة من أفراد الطاقم، واصابة ثلاثة آخرين على الاقل.

وأفاد مصدر عسكري ان الطائرة وهي من نوع «هيركوليس سي-١٣٠» تحطمت في حي بني مرد على مسافة ثلاثة كيلومترات من مدينة البليدة (٥٠ كيلومتراً جنوب العاصمة). وقال شهود ان الطائرة تحطمت بعد قليل من اقلاعها من قاعدة بوفاريك العسكرية.

وكانت الطائرة تقوم برحلة تجريبية حين اصيبت بعطل، فحول الطاقم مسارها حتى لا تتحطم فوق الطريق العام الذي يربط العاصمة بالبليدة ويحاذي قاعدة بوفاريك الجوية حيث يتركز قسم كبير من الطيران العسكري الجزائري. وبين القتلى سبعة أطفال وثلاث نساء.

وأفادت وكالة الانباء الجزائرية ان اجهزة الدرك والحماية المدنية والامن الوطني «توجهت على الفور الى مكان الحادث لاغاثة الضحايا» الذين نقلوا الى اقرب مراكز طبية. وقال مراسل لوكالة «رويترز» في الموقع ان الطائرة صدمت مبان بعد فترة وجيزة من اقلاعها من قاعدة بوفاريك نحو الساعة ١١ صباحاً تقريباً بالتوقيت المحلي.

وقال أحد الشهود: «كان سقوط الطائرة أشبه بالزلزال. أظن أن غالبية الضحايا أطفال كانوا يلعبون الكرة قرب المنازل. رأيت ناراً تنبعث من الطائرة قبل سقوطها». وقال احد مسؤولي الانقاذ في مكان الحادث ان بين ١٥ و١٧ شخصاً، بينهم أربعة كانوا على متن الطائرة، قتلوا على الفور. وقال المسؤول الذي غطته الاتربة ان الجثث كلها محترقة. ولم يتضح على الفور سبب سقوط الطائرة على البلدة الصغيرة الواقعة الى الجنوب مباشرة من قاعدة بوفاريك التي اقلعت منها. واحترقت خمسة مبان سكنية تماماً. وقال شاهد لوكالة الانباء الجزائرية الرسمية: «سمعنا انفجاراً مدوياً ثم رأينا كتلة ضخمة من اللهب والكثير من الدخان الأسود».

وشهدت الجزائر كارثة جوية مماثلة في السادس من آذار (مارس) الماضي، حين تحطمت طائرة تابعة لشركة الطيران الوطنية عند اقلاعها من مطار تمنغست (١٩٠٠ كيلومتر جنوب العاصمة)، ما أدى الى مقتل ١٠٢ شخص، في حين نجا شخص باعجوبة. ونتج ذلك الحادث عن عطل في احد المحركات اشتعلت فيه النيران.

عمال الانقاذ يخرجون جثة احد ضحايا تحطم الطائرة. (أ ب)

مدني يدعو إلى حصر الاحتفال بإطلاق الشيوخ في المساجد

□ الجزائر – محمد مقدم

■ دعا الرجل الأول في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة عباسي مدني أنصاره إلى تجنب إثارة مشاعر الفرح عند إعلان السلطات الجزائرية إطلاق سراحه مع نائبه الشيخ علي بلحاج اليوم الثلثاء أو غدا الأربعاء.

ونشر موقع تابع لجبهة الإنقاذ على شبكة الإنترنت، أمس، رسالة وقعها الخميس الماضي الرجل الأول في الحزب المحظور الموجود رهن الإقامة الجبرية منذ العام ١٩٩٧، جاء فيها: «وحتى لاتنفلت الامور من زمام الحكمة، وحتى لا تذهب الحماسة بالانضباط الواعي المدرك للعواقب، يجب سد الباب امام محاولات اجهاض هذه المبادرة الرشيدة. اقترح أن لا تقوموا بشيء خارج العفوية الصادقة الملتزمة المراعية للعواقب سواء تعلق الامر بصلاة الجمعة أومختلف الصلوات الأخرى، أو زغاريد الأخوات إن أردن ذلك بعفوية وانضباط، أو تعلق الأمر أيضا باستقبال الشيخين عند خروجهما».

واقترح مدني حصر النشاطات الاحتفالية في المساجد، وقال: «اقترح أن يصلي هؤلاء وغيرهم الجمعة التالية ليوم اطلاق سراح الشيخين في مسجد لإتاحة فرصة اللقاء بهما احتفاء بهم». وردت أوساط سياسية في إعلان مدني عن ضرورة إلغاء كل الإحتفالات الخاصة بالإفراج عنهما إلى حرصهما على تجنب إثارة مشاعر الأحقاد في أوساط السكان وخصوصا عائلات ضحايا الجماعات الإسلامية المسلحة.

ودعت تنظيمات تضم عائلات «ضحايا الإرهاب» إلى عقد تجمع شعبي أمام مبنى المحكمة العسكرية في البليدة حيث يوجد بلحاج والذي يتوقع أن يتم الإفراج عنه اليوم. وذكر ناشطون في هذه التنظيمات أن الهدف من التجمع هو «تأكيد رفض إطلاق سراح بلحاج».

واعترف مدني في رسالته إلى مناضلي الجبهة بأنه ليس على علم بالأوضاع الأمنية في الجزائر بسبب سجنه. وقال: «وإن كنت أجهل حقيقة الأوضاع الامنية خصوصا، وحتى لا تنغص هذه المسرة التي طالما انتظرها الشعب الجزائري، وكيلا تجهض هذه المبادرة الرشيدة الفت نظركم إلى ظروف حالة الطوارئ، نسأل الله عزوجل رفعها قريبا»، والتي بمقتضاها تحظر التجمعات إلا برخصة. وانتقد مدني ما أوردته الصحف الجزائرية في شأن مستقبل جبهة الإنقاذ عشية الإفراج عن من تبقوا من قادتها. وقال: «لاحظت تحريضا لاذكاء ما عند البعض من اخواننا المضللين الاستئصاليين من حيرة مفتعلة وتخوف هستيري من خروجنا حيال ما ورد من ذكر وجود نية لدى كثيرين من رجال الحركة ومحبيها حفظهم الله وسدد خطاهم فعل ما يليق بيوم خروج الشيخين للتعبير عما يكنونه من الوفاء لقضية الشعب الجزائري المنكوب التي سجنوا من أجل الدفاع المشروع عنها».

توتر سياسي واستقطاب حاد عشية اتفاق السلام النهائي

السودان: الذكرى الـ١٤ لـ"ثورة الإنقاذ" ربما تكون إحتفالها الأخير

□ الخرطوم – النور أحمد النور

■ احتفلت حكومة «الانقاذ الوطني» السودانية امس، بمرور ١٤ عاماً على استيلاء الرئيس السوداني عمر البشير على السلطة في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٩، والبلاد على اعتاب مرحلة جديدة ستؤدي الى اعادة هيكلة الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وربما يكون آخر احتفال لـ«الإنقاذ» اذا أقر خلال الفترة المقبلة اتفاق سلام نهائي ينهي ٢٠ عاماً من الحرب الاهلية الدامية.

ومما يحسب لـ«الإنقاذ» التي جاءت عبر انقلاب عسكري هو الثالث الذي وصل الى السلطة على ظهر دبابة منذ استقلال البلاد في العام ١٩٥٦ على انقاض نظام ديموقراطي تعددي، أنها استطاعت الصمود ١٤ عاماً في وجه رياح عاتية استهدفت اقتلاعها وصارت ثاني أطول عهد في تاريخ البلاد السياسي بعد حكم الرئيس السابق جعفر النميري.

كما يحسب لها انها أول حكومة وطنية استطاعت استخراج النفط، لكن خصومها يحملونها مسؤولية تدويل القضية السودانية حتى صار عدد الوسطاء والمبعوثين الأجانب اكبر من عدد الوزراء في الحكومة. وامتدت الحرب الاهلية من الجنوب الى شمال البلاد وشرقها، وبات يهددها شبح التشظي والانفصال.

وعلى رغم ان الحرب الاهلية تشهد فصولها الأخيرة، وأن هدير المدافع توقف منذ تشرين الأول (اكتوبر) الماضي بتوقيع اتفاق هدنة بين طرفي النزاع جدد امس لمدة ثلاثة اشهر، الا أن العام الماضي شهد تطوراً مهماً في غرب البلاد، اذ حملت مجموعات السلاح في وجه الحكومة وخرجت على سلطانها، وقادت عمليات استهدفت المدن المهمة.

ويعتقد مراقبون سياسيون ان «الانقاذ» اضعفت القوى السياسية بإقصائها وحظرها وعدم الاعتراف بها ودفعها الى رفع السلاح في مواجهات عسكرية، الأمر الذي أدى الى اضعاف الجبهة الداخلية والإرادة السياسية وتعزيز أزمة الثقة ما أفشل أي مساع لإدارة حوار سوداني – سوداني. وصارت القوى الخارجية هي التي تتحكم في مصير البلاد وتعيد صوغها وتشكيلها.

وعلى رغم حدوث تحول سياسي واتاحة هامش للحريات بقناعة حكومية أو نتيجة تزايد الضغوط وعودة رموز معارضة لممارسة نشاطها من الداخل، الا ان ذلك لم يكن مرضياً لغالبية قوى المعارضة باعتباره وضعاً استثنائياً، وان الساحة لا تزال بحاجة الى تطبيع كامل بصورة قانونية لا تمكن السلطة من استخدام انيابها وأظافرها لإيذائهم.

وبعدما دخلت عملية السلام مرحلة حاسمة ودقيقة ارتفعت اخيراً درجة التوتر السياسي والملاسنات الحادة بين الحكومة ومعارضيها، في أجواء أعادت الى الأذهان ما كان الأمر عليه قبل اكثر من عقد. ودخلت الساحة في بداية تشكيل تحالفات سياسية، ويبدو ان ذلك مرتبط بالمرحلة الحالية اذ يسعى طرفا التفاوض الى تحسين مواقفها في الجولة الأخيرة لمحادثات السلام التي تبدأ الأحد المقبل في ضاحية ناكورو الكينية.

لكن اللقاءات الأخيرة التي نظمتها مؤسسة الرئاسة لمناسبة مرور ١٤ عاماً على « الانقاذ» وكان آخرها امس في جوبا كبرى مدن الجنوب السوداني شهدت تبدلاً في نهج الرئيس عمر البشير ودعوات الى فتح صفحة جديدة وتجاوز مرارات الحرب.

وقال البشير خلال الاحتفالات امس ان حكومته «ستحتفل خلال شهرين بإقرار السلام»، وان العام المقبل سيشهد الاحتفال بمرور العام الأول على توقيع اتفاق السلام في تلميح الى التحول الذي تقبل عليه بلاده.

ويبدو ان البشير يقود بنفسه حملة لتهيئة مؤيديه تركز على ان السلام بات امراً واقعاً. وقطع البشير بذلك كثيراً من الشكوك التي أحاطت بموقف حكومته إزاء عملية السلام، ودعا الى قبول زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» العقيد جون قرنق كجزء من مؤسسة الرئاسة وتناسي ما سال بين الطرفين من دماء وثارات خلفتها الحرب.

وظهر البشير في جوبا أمس ببزته العسكرية في خطوة تحمل دلالة ورسالة بأنه ينتمي الى المؤسسة العسكرية باعتبارها جهازاً قومياً لا يختلف عليه السودانيون. ويرى مراقبون انه استطاع إقناع أو تجاوز بعض أركان حكمه الذين يعتبرون السلام خصماً لهم، كما اتهم مستشاره لشؤون السلام الدكتور غازي صلاح الدين الحركة بأنها تعاني من مصاعب في اتخاذ القرار بسبب ان بعض أطرافها يرى ان عملية السلام ستكون خصماً عليه الأمر الذي ربما يبطئ توقيع اتفاق سلام.

وبما ان اقرار اتفاق سلام نهائي اصبح قضية وقت، فإن الحكومة و«الحركة الشعبية» ستكونان الشريكين الرئيسيين في الحكم ما يعني ان البشير وقرنق قد يحتفلا العام المقبل معاً، لكنهما لن يحتفلاً قطعاً بمناسبة مرور ١٥ عاماً على «الانقاذ».

الأردن: ٥ أعضاء في "القاعدة" أمام محكمة أمن الدولة بتهمة اغتيال فولي

□ عمان – باسل رفايعة

■ مثل امام محكمة امن الدولة الاردنية امس خمسة من اعضاء تنظيم «القاعدة» متهمين باغتيال الديبلوماسي الاميركي في عمان لورنس فولي في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، وقرر رئيس المحكمة القاضي فواز البقور محاكمة ستة اعضاء فارين غيابياً، في مقدمهم القيادي البارز في التنظيم احمد فضيل نزال الخلايلة المعروف باسم «ابو مصعب الزرقاوي».

وكان مقرراً ان تتلو النيابة العسكرية لائحة الاتهام، وتسأل المتهمين هل هم مذنبون ام لا، الا ان المتهم الرئيسي في القضية الليبي سالم سعد بن صويّد الذي نفّذ عملية اغتيال فولي رفض توكيل محام عينته المحكمة للدفاع عنه، وطلب ان تتولى المهمة نقابة المحامين الاردنيين التي تبرع رئيسها حسين مجلي للدفاع عنه، وطالب إمهاله لدراسة ملف القضية، فقرر القاضي إرجاء افتتاح المحاكمة الى السابع من الشهر الحالي.

والى بن صويّد، مثل أمام المحكمة في جلسة علنية احيطت بتدابير امنية استثنائية الاردني ياسر فتحي فريحات، وثلاثة فلسطينيين هم محمد أمين سعيد، ونعمان صالح الهرش، ومحمد دعمس الذي اعتقل في أيار (مايو) الماضي، ووافقت المحكمة على طلب قدمه محاميه سميح خريس لعرضه على طبيب شرعي للكشف عليه والتحقق من «آثار ضرب وتعذيب على جسده».

ويواجه المتهمون تهمتي «التآمر بقصد القيام بأعمال ارهابية افضت الى موت انسان» و«حيازة اسلحة اوتوماتيكية من دون ترخيص بهدف استعمالها على نحو غير مشروع» وتصل عقوبتهما في حال الادانة الى الاعدام.

وكانت السلطات الاردنية القت القبض في ٣ كانون الاول (ديسمبر) الماضي على بن صويّد وفريحات، واعترفا بانتسابهما الى «القاعدة» وارتباطهما بالزرقاوي، وقال الاول في التحقيق انه «تسلل صباح ١٠/٢٨ الماضي الى حديقة فولي، وكان بحوزته مسدس من عيار ٧ ملم، مزوّد بكاتم للصوت وانبوبة غاز مسيّل للدموع، وكان مرتدياً سترة واقية للرصاص، ومعتمراً كوفية لاخفاء معالم وجهه، وكمن خلف سيارة الديبلوماسي الاميركي، وأطلق عليه عند وصوله كامل ذخيرة مسدسه، ثم عاد الى السيارة التي كانت تنتظره على مقربة من المنزل ويقودها فريحات، ولاذا بالفرار الى المنطقة التي يسكنان فيها في الرصيفة» شرق عمان.

وجاء في لائحة الاتهام ان الزرقاوي نجح بمساعدة انصار له في «دخول الاردن سراً من العراق في ٩ ايلول (سبتمبر) الماضي، وأقام في عمان اسبوعاً وجنّد اثناء ذلك اشخاصاً لتنفيذ عمليات ضد اهداف اميركية واسرائيلية ومسؤولين في الامن العام والاستخبارات الاردنية، وقدّم دعماً مالياً قدره ٣٥ الف دولار لمنفّذي عملية اغتيال فولي».

جدد تعاطيه مع ملف التطبيع وسط حضور غربي كثيف

سعدالدين إبراهيم يدشن عودته بفتح ملفات شائكة

□ القاهرة – حازم محمد

■ عاد الدكتور سعدالدين إبراهيم من محنته أكثر نشاطاً وجسارة عما كان معروفاً عنه، واستهل نشاط مركز «ابن خلدون للدراسات الإنمائية» بتناول قضايا شائكة ومثيرة للصدام في أوساط الرأي العام وبين المثقفين.

ولم يشأ إبراهيم وهو يفتتح أمس باكورة نشاط المركز، أن تمر المناسبة من دون مداعبة من النوع الثقيل. فهو على رغم قوله: «لا أحمل ضغينة أو مرارة جراء دراما ما حدث معي واتطلع للمستقبل بروح التعاون والتسامح»، إلا أنه حرص على إظهار جانب مما تعرض له حين قال لمستمعيه: «بعد القضية والبراءة عدنا للمركز فوجدناه مثل المتحف الوطني في بغداد، كل شيء منهوب ومحطم».

وكان لافتاً كثافة الحضور الغربي وندرة وجود الرموز المصرية في أعمال المائدة المستديرة الأولى التي عقدها إبراهيم بعد عودته من رحلة علاج واستشفاء جال خلالها في الولايات المتحدة محاضراً عن تجربته طوال سنتين دخل خلالهما السجن مرتين محكوماً بسبع سنوات قبل أن تبرئه محكمة النقض.

وتوسط المنصة مدير «الوقف الاميركي للديموقراطية» كارل جريشمان وجلست في الصف الأول إيما بونينو عضوة البرلمان الأوروبي التي وصفها إبراهيم بأنها «دينامو الحملة التضامنية معي في أوروبا»، بينما غابت النجوم الثقافية المحلية التي كانت تكتظ بها قاعة المركز في فعالياته وأنشطته قبل اعتقال ابراهيم.

واختار المركز ملفات شائكة لتدشين نشاطه مستهلاً أعماله بالحوار في شأن «دور منظمات المجتمع المدني لدعم عملية السلام»، التي وصفها أحد الحاضرين بأنها «دور المنظمات في دعم عملية التطبيع». واختار ابراهيم للحديث الكاتب علي سالم المعروف بعلاقاته الوطيدة مع المثقفين الإسرائيليين، وممثل «معهد الإعلام العصري» في جامعة القدس داود كُتاب. وركز الأخير على انتقاد «المواقف الشعبية المصرية الرافضة للتوجه إلى الأراضي المحتلة بدعوى مقاطعة إسرائيل»، بينما اختار الأول أن يصف معارضي التسوية السلمية بأنهم «كالمتطرف الثوري الذي يتجرع السم وهو يوقع على اتفاق السلام». وزاد سالم «هل من حقهم (مؤيدي العمليات الفدائية) أن يفعلوا، ثم يصفوا تصرفات إسرائيل بأنها تجاوز للخط الأحمر، وكأن ما يفعلونه يقع قبل الخط الأحمر». فالسلام كما يرى سالم «قادم لا محالة»، والتعاون «ضروري». وشدد على أن «ثقافة السلام تقابلها ثقافة العجز».

لكن حدة مداخلات المتحدثين الرئيسيين وجرأة أطروحاتهم غير المعتادة في الندوات العلنية لم تمنعا جدلاً في القاعة، رغب المشاركون فيه إظهار الجانب الآخر من الصورة.

وقال متحدث في مداخلته «الدم بالدم والسلام بالسلام»، لافتاً إلى أن على الإسرائيليين «ممارسة السلام قبل الحديث عنه، فلا يمكن أن تطلب من الضحية الصمت والتسامح».

القاهرة تربط تحسين العلاقات مع ايران بتسليم مطلوبين

□ القاهرة – محمد صلاح

■ ربطت مصادر رسمية مصرية بين تحسين العلاقات مع ايران وإقدام طهران على تسليم أصوليين مصريين محتجزين لديها، وأشارت الى أن ملف ايواء النظام الايراني مطلوبين مصريين ظل واحداً من المعضلات التي تحول دون عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين.

ورفضت المصادر الخوض في تفاصيل تتعلق بجهود واتصالات مع اطراف اخرى تهدف الى استلام عدد من الاصوليين المصريين المعتقلين حالياً في ايران، وأشارت الى ان الاتصالات في ذلك الشأن «ما زالت في مراحلها الاولى»، موضحة أن السلطات المصرية «تراجع اسماء هؤلاء للتأكد من شخصياتهم الحقيقية وتقارن المعلومات عنهم بتلك المدونة في ملفات الاصوليين الفارين في الخارج».

لكن المصادر اكدت ان القاهرة كانت سلمت طهران لوائح بأسماء عدد من قادة الجماعات الاسلامية المصرية واماكن اقامتهم في المدن الايرانية والاسماء التي يستخدمونها وطبيعة اتصالاتهم مع أتباع داخل مصر وخارجها، لافتة إلى ان السلطات الايرانية «لم تستجب وقتها للطلبات المؤيدة واصرت على إنكار اي وجود لأصوليين مصريين على اراضيها».

وتوقعت المصادر ان تشهد العلاقات بين البلدين تحسناً كبيراً قد يصل الى حد اعادة العلاقات الديبلوماسية الكاملة في حال وصول الاتصالات الحالية الى نتيجة تفضي الى تسلم الاصوليين المعتقلين حالياً في أحد سجون العاصمة الايرانية الى السلطات المصرية.

وعلمت «الحياة» ان طرفاً ثالثاً مهد الطريق لاتمام اول تعاون امني مصري – ايراني في قضية المعتقلين المصريين، وأن ذلك الطرف نصح الايرانيين بعملية التسليم تفادياً لضغوط اميركية وغربية.

واعتادت السلطات المصرية تفادي الاعلان عن محاولات تسلم الاصوليين من الخارج حتى بعد إتمام عملية التسليم. وعادة ما يظهر هؤلاء في ساحات المحاكم، إذا كانت اسماؤهم وردت في لوائح اتهام في قضايا قيد النظر أو تنفذ في حقهم الاحكام مباشرة بعد استلامهم.

ڤيلا للبيع مع كامل محتوياتها
Super Deluxe
في دوحة الحص، لبنان

ڤيلا سوبر دي لوكس للبيع مع سند تمليك في دوحة الحص قرب مطار بيروت وتشرف على البحر (ترتفع ١٠٠ متر عن سطح البحر) مؤلفة من ٣ طوابق. إجمالي مساحة الأرض ٢٣٥٠ م٢، مساحة بناء كل طابق ٦٠٠ م٢ (إجمالي مساحة البناء ١٨٠٠ م٢).

طابق تحت الأرض: يتضمن كراج ٤ سيارات، غرفة مولد كهرباء ١٧٥ KVA، خزانان مياه سعة الواحد ٤٠,٠٠٠ م٣، غرفة تحلية المياه، معدات معالجة حوض السباحة، غرفة مياه ساخنة، غرفة عدد ٢ للخدم، غرفة رياضة مع جاكوزي، غرفة معدات المصعد الرئيسي، غرفة تخزين، بئر ارتوازي وتجهيزات مختلفة.

الطابق الأرضي: أرضية الطابق من أفضل أنواع الرخام العالمي، مدخل الطابق فيه رسومات طبيعية خلابة على الجدران، مؤلف من ٣ صالونات، ٢ غرف طعام، غرفة إفطار، غرفة منامة للضيوف، مطبخ مجهز بالكامل بأحدث وأشهر المعدات العالمية، مطبخ صغير مرفق به، عند مدخل الڤيلا كراج مغلق لسيارة عدد ٢.

الطابق الأول: غرفة نوم رئيسية مساحة ٦٥ م٢ بما فيها غرف ملابس عدد ٢ وحمام كامل أرضية رخام مع جاكوزي، بالإضافة إلى ٤ غرف نوم أخرى تتضمن كل منها غرفة ملابس وحمام خاص، جميع الغرف أرضيتها من الخشب الفاخر ولها شرفات مطلة على الحديقة ومنظر البحر الخلاب، غرفة جلوس عائلية مجهزة بأحدث المعدات مع تلفزيون Plasma ونظام Bose لمكبرات الصوت، الدرج الرئيسي من الطابق الأرضي إلى الطابق الأول وممرات الطابق الأول من أفخر أنواع الرخام العالمي.

الحديقة: حدائق عدد ٢ مزروعة بالأعشاب، الزهور والأشجار بحالة ممتازة وعناية يومية ونظام ري أتوماتيكي، حوض سباحة كبير مع نظام التحكم بحرارة المياه وبركة صغيرة ملاصقة للأطفال.

ملاحظات عامة: تم إنجاز البناء عام ٢٠٠١، وصمم بإشراف مهندسين متخصصين في مجال البناء والتجهيزات والديكور والفرش الفاخر مع زوائد أخرى هامة خلال التنفيذ. تكييف هواء مركزي (بارد/ساخن) مع تحكم منفصل في كل غرفة. الڤيلا جاهزة للإستلام والسكن فوراً وبحالة ممتازة.

للإستفسار، للمهتمين فقط على العنوان التالي:
villa4sale@hotmail.com